مؤقت



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٦
الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٢/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيرباك
	ألمانيا	السيد كاول
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد سكيبا
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد داغاما
	فرنسا	السيد ثيبو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بلملي
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد اندرفورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/195).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/195)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي ورواندا وزائير، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد باكورا موتسا (رواندا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد نسانزي (بوروندي) والسيد لوكابوخابوجي نياجي (زائير) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير اللجنة الدولية للتحقيق المنشأة بموجب القرار ١٠١٣ (١٩٩٥)، وهو التقرير الوارد في الوثيقة S/1996/195. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/298، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقة S/1996/202، وهي رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/1996/222، وهي رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1996/241، وهي رسالة مؤرخة ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل رواندا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باكورا موتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لوفد رواندا، سيدي، أن يتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأن حكمتكم وخبرتكم كدبلوماسي محنك تمنح الثقة للبلدان التي أدرجت مشاكلها في جدول أعمال المجلس بأن تلك المشاكل ستجد طريقها إلى الحل على وجه السرعة. وأن وفد بلدي سيكون تحت تصرفكم تماما لمساعدتكم في الاضطلاع بمهمتكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للسفير ليغويلا، الممثل الدائم لبوتسوانا، ولوفد بلده على العمل الرائع الذي قام به، وبخاصة فيما يتعلق بعقد جلسات عامة تسمح لجميع الأعضاء فيا لمنظمة بالمشاركة.

ويود وفد بلدي أن يهنئ اللجنة الدولية للتحقيق المعنية بتقصي التقارير المتصلة ببيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها إلى قوات حكومة رواندا السابقة في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المهم جدا أن نلاحظ أن محتويات التقرير الأول للجنة يختلف اختلافا ملحوظا عن محتويات التقرير الثاني. فالتقرير الثاني يسلط الضوء على عناصر من المعلومات والأدلة التي لا تدحض ويؤكد ما سبق أن كشفت عنه المنظمات غير الحكومية وهيئة الاذاعة البريطانية ذات السمعة الدولية المعروفة.

والحق أنه إذا كان بامكان اللجنة أن تنجز في مثل هذا الوقت القصير مثل هذا العمل الرائع بالرغم من العقبات التي واجهتها، فإن بإمكانها أن تفعل ما هو

أكثر من ذلك، وسيكون لأثرها أهمية خصوصا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة. ولذا فإن وفد بلدي سيسعده أن يرى اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. وفي هذا السياق، أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على مبادرته وجميع الوفود التي ساعدت في صياغته وتعديله.

أن وفد بلدي لن يكل أبدا من تكرار القول بأن التحكم بتنفيذ قرار ما، ولا سيما قرار صيغ بموجب الفصل السابع، لا يمكن أن يمارس إلا من خلال سلطة ممنوحة بموجب قرار آخر أقوى. وهذا هو السبب في أنه إذا كان المراد لمشروع القرار هذا أن يكون فعالا، كان ينبغي أن يكون ملزما. ومما يؤسف له أنه ضعيف إلى حد لا يسمح للجنة بالاضطلاع بصورة فعالة بالولاية المنوطة بها.

وإننا لعلى اقتناع بأن المجلس يدرك الآثار العديدة التي يمكن استشرافها إذا لم تتمكن اللجنة من تحقيق أهداف ولايتها. وهذه الآثار هي: أولا، ان اللجنة ستواجه صعوبات في الوفاء بمهمتها. فمجلس الأمن لم يجهزها على النحو الكافي للتغلب على هذه الصعوبات.

والعاقبة الثانية هي زعزعة استقرار المنطقة التي ستظل قائمة بسبب تسريب الأسلحة والميليشيات إلى رواندا وبوروندي. وينبغي ملاحظة أن عمليات التسريب هذه تجري بالفعل، ويجب إيجاد حل عاجل للضرر الذي تحدثه.

والعاقبة الثالثة هي الخسائر في الأرواح البشرية والمشردين واللاجئين. والعاقبة الرابعة هي الانحدار الاقتصادي وخطر المجاعة في المنطقة. والعاقبة الخامسة هي احتمال اشتعال المنطقة دون الإقليمية. وكما قلنا في مناسبات أخرى فإن استمرار عمل اللجنة حيوي لضمان السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

إن توريد الأسلحة من دون ضابط لا ينجو منه أي بلد في المنطقة دون الإقليمية. فالأسلحة التي يتم الحصول عليها في ظل هذه الظروف تستخدمها الميليشيات الرواندية التي تدعم المتطرفين البورونديين من أجل زعزعة استقرار حكومة بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت رواندا توا ما يقرب من ٨ ٠٠٠ لاجئ من زائير، طردوهم من وطنهم مواطنون آخرون بالتعاون مع أفراد الميليشيات والجنود الروانديين الذين نستنكر حصولهم على الأسلحة بالطرق القانونية، كما نستنكر مركز اللاجئين الذي يواصلون الاستفادة منه، على الرغم من الاتفاقية الدولية للاجئين، الموقعة في جنيف. إننا نذهل لعدم استنكار هذه المنظمة لهذه الحالة التي على نفس مستوى حيازة وتوريد الأسلحة بصورة غير شرعية في المنطقة.

وأقول مرة أخرى إن نجاح هذا القرار وتنفيذه ليس شاغلا لرواندا فحسب بل أيضا حيوي لسكان المنطقة دون الإقليمية بأكملها. واسمحوا لي أن أطلب، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن يكف مجلس الأمن والأمانة العامة، وهي المصدر الرئيسي لمعلومات المجلس، عن اتباع نهج جزئي تجاه مسألة رواندا، لأن مشاكل المنطقة دون الإقليمية متشابكة ومترابطة.

وأود أن أعطي بعض الأمثلة على هذا النهج الذي أصبح مسألة اعتيادية بالنسبة لهذه المنظمة، والذي يقع بلادي الآن، ولأمد طويل في المستقبل، ضحية له ما لم تساعد حكمة أعضاء مجلس الأمن وتفهمهم هذه المنظمة على تغييره.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية لتولي زمام التحكم بمستقبلها تواجه صعوبات نتيجة لهذا النهج الجزئي. إننا ندرس الآن مشكلة إعادة تسليح القوات الرواندية السابقة. ان هذه المشكلة ترتبط بحظر توريد الأسلحة المفروض على الذين اقترفوا جريمة إبادة الأجناس. ولكن هذا النهج الجزئي يجبرنا على النظر في هذه المسألة وكأنها لا تعدو أن تكون جريمة بسيطة ارتكبها رجال أعمال قاموا بتنفيذ عملية غير مشروعة. ولكن في الحقيقة أن هؤلاء الأشخاص دبروا جريمة إبادة الأجناس وخططوا لها وقاموا بتنفيذها. وينبغي ملاحظة أن عبارة "إبادة الأجناس" لا ترد في أي موضع، مما يسهم في التقليل من خطورة هذه الجريمة المحصورة بإعادة التسليح على الرغم من الحظر. ويعني النهج الجزئي أن نتغاضى بالكامل عن حقيقة أن الذين حصلوا على الأسلحة هم نفس الأشخاص الذين دبروا عملية إبادة الأجناس، بدعم

متعدد الأشكال من مختلف شبكات الدولة المتواطئة. كما لم يرد ذكر للمحكمة الدولية التي ينبغي أن تكون قد حققت في هذه القضايا، مما يقلل من دور المحكمة وأهميتها.

ومرة أخرى، فإن النهج الجزئي يجعل من المستحيل الربط بين حقيقة أن المجرمين يحصلون على الأسلحة وحقيقة أن المحكمة الدولية ليست في طور التشغيل الفعلي. وهذا النهج يمنعنا من تنفيذ الاتفاقيات التي صادقنا عليها فيما يتعلق بإبادة الأجناس واللاجئين على السواء. ومن ثم فإن المسؤولين عن إبادة الأجناس في رواندا وميليشياتهم يتمتعون بمركز اللاجئين، في حين أنهم في الواقع مسلحون ويقودون عصابة مسلحة.

إن حكومة رواندا تود تشجيع المصالحة الوطنية. ولكن ماذا تعنيه المصالحة بين الذين نجوا من جريمة إبادة الأجناس ومرتكبيها الذين بدأوا عملية إعادة تسليح أنفسهم للقيام بمذابح جديدة؟ ماذا سيكون شعور الأيتام - الضحايا والناجين من جريمة إبادة الأجناس - وجميع أبناء رواندا المحبين للسلام عندما يرون أن جهود الحكومة التي وضعت حدا لإبادة الأجناس تقوضها أعمال الأشخاص الذين عليهم الواجب الأخلاقي، واجب منع الأعمال التي تزعزع السلام والأمن، والذين من المفترض بهم أن يقوموا بتنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بحظر الأسلحة؟

إن النهج الجزئي يطبق أيضا على عودة اللاجئين. كيف يمكن لحكومة رواندا أن تشجع عودة اللاجئين بينما يقوم الأشخاص الذي نصبوا أنفسهم زعماء بإعادة تسليح أنفسهم ويحصلون على مختلف أنواع الدعم من البلدان الأعضاء في هذه المنظمة؟

وأيضا، فإن النهج الجزئي المتخذ إزاء الحالة في رواندا يجعل من المستحيل رؤية أن امتلاك المعدات اللازمة يمكن أن يسهم في عودة اللاجئين والاستقرار إلى البلد. وأن المجرمين يوجهون، من خلال تسليح أنفسهم، رسالة عدوانية وإجرامية إلى اللاجئين، بينما تضع حكومة رواندا سياسة العودة غير المشروطة للاجئين، وحصلت، بدعم من الأمانة العامة، على معدات غير قابلة للاستخدام ولا فائدة منها ما لم تتمكن ما تسمى بعثة تقديم المساعدة إلى رواندا من أخذها معها. وفي الوقت ذاته، فإن الذين دبروا جريمة إبادة الأجناس ومنظمات الميليشيات التابعة لهم يقومون ببناء ترساناتهم ويحصلون على مساعدات إنسانية تعزز من جبروتهم وسلطانهم على اللاجئين في المخيمات.

إن النهج الجزئي تجاه المشكلة الرواندية يجعل من المستحيل إدراك أن تسليح الميليشيات والقوات الرواندية السابقة يسهم في المجزرة الجارية في بوروندي. وان عدم معاقبة المجرمين الروانديين يشجع المجرمين في المنطقة على اتباع خطاهم. ولهذا السبب نطلب من المجلس والأمانة العامة مراجعة نهجهما ودراسة المسألة بصورة شاملة. وبالقيام بذلك سيصبح من الواضح أن للجنة أهمية أكبر مما يمنحها مشروع القرار.

وأود أن أخرج قليلا عن موضوع بند جدول الأعمال لأبلغكم برسالة من حكومة رواندا، نظرا لأهمية هذه المسألة. لقد أعطتني حكومة رواندا تعليمات بأن أنفي بصورة قاطعة المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام القائلة بأن المفاوضات مع الحكومة أصبحت صعبة فيما يتعلق بإنشاء مكتب سياسي صغير في رواندا. وأود أن أشير إلى أنه ذكر في الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، أن الحكومة الرواندية لم توافق على أي من الخيارات الثلاثة التي عرضها الأمين العام. ولكنني أكدت في بياني الرسمي الذي ألقيته في الجلسة الرسمية لمجلس الأمن التي اتخذ فيها القرار ١٠٥٠ (١٩٩٦)، على قبولنا للاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بإقامة مكتب سياسي. وفي رسالتي المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وفي الرسالة الموجهة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون لرواندا إلى الأمين العام، كان الموقف الواضح للحكومة أنها تقبل بالاقتراح الداعي الى إقامة مكتب سياسي، كما ذكر الأمين العام في تقريره. وقد بادرت حكومتي بدعوة الممثل الخاص للأمين العام الى كيغالي لإجراء مشاورات حول مقترحات محددة تتعلق بمركز المكتب السياسي للأمم المتحدة وولايته ومدته. ولم يناقش هذا الموضوع مع الحكومة مرة أخرى.

إن تأخر رد الأمانة العامة اضطرني إلى مفاتحة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لكون المكتب

خاضعا لإشرافه، لتذكيره بالتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن حول هذه الموضوع، وللإصرار على عقد اجتماع بين الأمانة العامة والحكومة لمناقشة مسألة المكتب السياسي.

على الرغم من كل هذه الخطوات، لم يتصل أحد بحكومتي للنظر في النظام الأساسي لهذه الوحدة وولايتها. ويجدر بالملاحظة أن الاستعدادات لرحيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وخصوصا قرار الممثل الخاص للأمين العام أن يترك منصبه، ليست في صالح مفاوضات الأمانة العامة بشأن ذلك المكتب.

ولهذا السبب كانت الحكومة الرواندية سعيدة جدا باستقبالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في كيغالي، وقد حُلت في الواقع، مسألة المكتب السياسي هذا الصباح. وفي هذا الصدد، نود أن نذكّر المجلس مرة أخرى بأن العُرف المتبع هو أن تستشار الحكومة الرواندية في كل مسألة تهم البلد وتهم الروانديين.

وفضلا عن ذلك، تود الحكومة الرواندية أن توضح المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن معدات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي خلفتها البعثة وراءها في رواندا. فتقرير الأمين العام يشير إلى معدات قُدرت قيمتها بما يقرب من ٩,٢ مليون دولار يُعتزم تسليمها إلى الحكومة الرواندية، ومجموعة أخرى من الأسلحة في حالة ميئوس منها، قُدرت قيمتها بـ ٦,١ مليون دولار وهذه أيضا ستُعطى للحكومة.

وأود أن أذكّر المجلس بأن تسليم المعدات إلى حكومة رواندا يجري عملا بالطلب المقدم إلى الأمين العام بشأن المواد غير العسكرية للتعجيل بعملية تعمير البلد ولتسهيل عودة اللاجئين. وقد حظى طلب رواندا هذا بتأييد مجلس الأمن في مختلف قراراته التي أوصى فيها الأمين العام بإعطاء جزء من أعتدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى الحكومة الرواندية مع مراعاة قواعد وإجراءات الجمعية العامة.

فبعد تقويم المعدات التي تركتها البعثة، وجدت حكومة رواندا، أولا، أن قيمة المعدات أدنى بكثير من الرقم المذكور في تقرير الأمين العام، وثانيا، وجدت أن المعدات تتكون من مواد لا تتلاءم مع الاحتياجات التي أعربت عنها الحكومة الرواندية للأمين العام، وهي بالتحديد نوع المعدات المطلوب لتسريع عملية التعمير والإنعاش في البلد؛ وتسهيل عودة اللاجئين. والمعدات القليلة التي بقيت هي في حالة من السوء بحيث لا تساوي تكاليف إصلاحها، بل قد تصبح عبئا على ميزانية الدولة. وبناء على ذلك، تود حكومتي أن تبلغ المجلس أن المعدات التي تركتها البعثة لا يمكن تسلمها نظرا لطبيعتها وحالتها.

ومن الصحيح أن رواندا في حاجة، ولكن من الصحيح أيضا أن للروانديين كرامتهم ويعتزمون الحفاظ على هذه الكرامة. فعلى الرغم من إصرار الحكومة الرواندية في حديثهم إلى الممثل الخاص للأمين العام، وعلى الرغم من مختلف الخطوات التي اتخذتها لدى مختلف إدارات الأمانة العامة، وعلى الرغم من الاتصالات التي أجرتها مع مختلف أعضاء المجلس، الذين فاتحوا بدورهم الأمانة العامة في هذا الخصوص، لا يسع حكومتي إلا أن تستنتج أن ثمة رغبة متعمدة في عدم إعطاء رواندا المعدات المناسبة لمساعدتها على إعادة بناء البلد. وهناك، على العموم، رغبة في إبقاء الحكومة في الوضع الصعب الذي نشأ عن عمليات إبادة الأجناس وتدمير البنية الأساسية للبلد وتدمير اقتصاده.

وختاما، لقد شهدت رواندا والعالم أجمع سلوك هذه المنظمة قبل وأثناء عملية إبادة الأجناس في بلدي، وهو بلد عضو في الأمم المتحدة وكان سابقا إقليما تحت وصاية الأمم المتحدة. وقد أعطيت تفسيرات كثيرة للحالة، ولكن حكومتي تشعر بقلق شديد إذ تلاحظ انعدام الرغبة المستمر والمتعمد في تقديم الدعم الكافي والضروري إلى الحكومة الرواندية لمساعدتها على تعمير البلد، وإكمال جهودها الرامية إلى جمع أبناء البلد وبناته، وتضميد الجراح وإعادة تأهيل الباقين على قيد الحياة وإقامة العدل، الأمر الذي يشكل الأساس لسيادة القانون.

وقبل كل شيء، يأسف وفدي للبلبلة التي تسببها المعلومات الناقصة التي تقدمها الأمانة العامة إلى هيئات صنع القرار التي قد يكون لها تأثير معين على مستقبل رواندا.

وقد لا يفطن أحد لمحتوى التقرير الذي نسقته الحكومة الدانمركية مؤخرا بعنوان "التقييم المشترك للمساعدة الطارئة إلى رواندا"، ونحن نتقدم بالشكر لمؤلفي ذلك التقرير. وما يُسمى فيه "دروس من الخبرة في رواندا" سيظل دروسا لن يستفيد بها أحد.

وإن حكومتي لتأمل كل الأمل أن يساعد المكتب التي ستنشئه الأمانة العامة للأمم المتحدة في رواندا لكي تقوم بما لم تستطع القيام به حتى الآن من أجل رواندا وسكانها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتقدم، نيابة عن حكومتي، بالشكر إلى البلدان التي احترمت قرارات مجلس الأمن إذ شرعت بالإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن إبادة الأجناس في رواندا، مثل بلجيكا وزامبيا وسويسرا والكاميرون وكندا - وكذلك البلدان، مثل سيشيل، التي قدمت المعلومات التي يسرت تتبُّع بيع وتسلُّم الأسلحة إلى أعضاء حكومة رواندا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل رواندا على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إليَّ. المتكلم التالي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد نسانزي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يُقال إن ما تراه هو الذي ستحصل عليه. إنك، سيدي الرئيس، تستحق التهنئة على المهارة التي تدير بها أعمال هذه الهيئة الدولية، التي عُهد إليها بالمسؤولية عن السلم والأمن الدوليين. وفضلا عن ذلك، لا يسعني إلا أن أقول إنكم تضطلعون بعمل في غاية الأهمية لعالمنا. وأخيرا، لا يسعني إلا أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي بأن تتكلل ولايتكم بالنجاح.

(تكلم بالانكليزية)

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم، السفير جوزيف ليغويلا ولوفده، عن خالص امتنان حكومتي ووفدي للعمل الذي أدياه وللدور الرائع الذي قاموا به في أثناء هذه المحنة المضنية في بلدي.

ولكن، بالإضافة إلى ذلك، من واجبي أن أقول إن ذلك الوفد، ورئاسة المجلس في الشهر الماضي، يستحقان التهاني والامتنان من أفريقيا لجهودهما الرامية إلى وضع محنة الدولة الشقيقة، الصومال، مرة أخرى في إطار المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة بوجه عام ولمجلس الأمن بوجه خاص.

(تكلم بالفرنسية)

إني أتبع زميلي وأخي من رواندا في التحدث إلى المجلس، ولكن واجب الأخوة يقتضي مني، أولا، أن أبلغ مصر الشقيقة، باسم بلدي ووفدي، تعاطفنا معها إزاء الهجمات التي حدثت هناك في الأسبوع الماضي، بل وفي يوم أمس، بما في ذلك الهجمات التي استهدفت ضباطا عسكريين من ذوي الرتب العالية. إن بلدي ومجتمعي مرتبطان بالقاهرة والاسكندرية، وكذلك مصائرنا.

ولا يسعني إلا أن أقول، ونحن بانتظار جلسة الجمعية العامة التي ستتناول موضوع لبنان، إننا حزينون جدا للأحداث الجارية في ذلك البلد. إننا لا نستطيع أن نقف موقف اللامبالاة إزاء اضطراب السلام أينما حدث هذا الاضطراب.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، كانت رواندا عموما غارقة في الدماء، وواقعة ضحية نظام سياسي واجتماعي قائم على إبادة الأجناس. وفي أعقاب المأساة التي ابتلي بها ذلك البلد، عمل منقذوه الشجعان - أولئك الذين يتولون السلطة حاليا - عملا مكثفا للتخفيف من حدة المعاناة التي يعانيها الشعب الرواندي. ويقومون حاليا ببذل قصارى جهدهم من أجل مساعدة الأمة على النهوض من الرقاد، والعمل على إعادة إعمار اقتصادها، وضمان أمنها الداخلي والخارجي، وكفالة سلامتها الإقليمية وسيادتها الكاملة.

وهذا الزخم العام الجديد يمكن أن تنال منه نيلاً خطيرا المكائد البغيضة التي تحيكها القوات السابقة التابعة للنظام المخلوع. وتدفق الأسلحة إلى القوات الرواندية السابقة برهان على العدوان الذي يخطط له ضد شعب لا يزال يتألم ألما عميقا.

إن انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة تترتب عليه نتائج خطيرة. والحقائق التي كشف عنها في

التقرير المؤقت للجنة التحقيق المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفي الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، والمعلومات التي وفرتها مصادر عديدة لحكومتي بالذات - وكلها متطابقة - تؤكد أن الذين يعيشون في الماضي ويحتضنون الرجعية الأصولية وإبادة الأجناس، يحضرون بنشاط للهجوم على رواندا.

ومن أبلغ مؤشرات الخطر الذي تشكله القوات السابقة للجيش الرواندي وميليشيات انتراهاموي هو تحالفهما الشيطاني مع فصائل متعطشة للدماء في بوروندي. ولقد تسلل عدد كبير من الجنود الروانديين السابقين إلى بوروندي، وأقاموا تحالفات شريرة مع عصابات مسلحة ضد شعبنا. والمجموعتان الإرهابيتان في رواندا وبوروندي، إذ تعجزان عن إعادة ارتكاب إبادة الأجناس في رواندا أو في بوروندي، تعملان على الإيقاع ليس بصورة متعصبة فحسب، بل وابتزازية أيضا، بقطاعات المجتمع الأكثر ضعفا، وهي العجائز والنساء والأطفال. ولقد بلغ تخريبهم المتعمد مبلغا من الوحشية بحيث أنهم يعمدون إلى تقطيع أوصال البشر والماشية بوحشية، وحرق الحقول وتدميرها. والحاجة إلى استئصال تدفق قُطّاع الطرق هؤلاء باتجاه بوروندي حمل البلد، خلافا لإرادته، على إغلاق حدوده المشتركة مع جارته الشقيقة، جمهورية زائير.

وتطالب حكومات معينة ودوائر أجنبية، بمنتهى السخرية، بأن تتفاوض حكوماتنا وطبقاتنا السياسية مع المسؤولين عن هذه الأعمال الوحشية. وتشترط بعض الحكومات والهيئات الحكومية فعلا بأن يكون تقديم المساعدة رهنا بهذا الأمر، حتى أنها تهدد بتعليق أو إنهاء تعاونها مع بلداننا. وهذا يمثل تضاربا رئيسيا. فالنازيون الأوروبيون لا يزالون عرضة للملاحقة ولأقصى أنواع العقاب بعد ما يزيد على نصف قرن من ارتكابهم الأعمال الشائنة. وأشير إلى قضية باربي، في فرنسا، وإلى قضية رجل فرنسي آخر في عام ١٩٩٤. وهناك عجوز يبلغ من العمر ٨٥ عاما مسجون في المملكة المتحدة حاليا ويجري استجوابه بشأن قتل ثلاثة من اليهود. فغريب إذن أن يُسمع من الغرب الذي يفترض أن يكون عانى من جرائم هتلر الشائنة أصوات تؤيد إجراء حوار مع النازيين الجدد في رواندا وبوروندي النزّاعين إلى ارتكاب إبادة الأجناس مرة أخرى.

وفي حين أن الشعوب الغربية تفخر بإنسانيتها العلمانية المتشربة بالأخلاق المسيحية وبالدين المسيحي، يبدو أن بعض زعمائها يستمتعون بتجويع أفراد شعب بوروندي ورواندا الذين لم يرتكبوا أية جريمة ولا يستحقون هذا العقاب. وفرنسا تستحق شكر بوروندي الخاص على الموقف الواقعي الذي اتخذته، وهو يتعارض مع ميل الاتحاد الأوروبي نحو حرمان رواندا وبوروندي كلتيهما من المساعدات الأجنبية في الوقت الذي هما في أمَسّ الحاجة إليها.

وبينما تعرب المحافل الدولية عن بغضها لإبادة الأجناس، فإن ثمة حكومات ومنظمات حكومية دولية تبقى، من جهة أخرى، صامتة على نحو مقلق حيال المخربين الذين يعملون على تدمير شعب بوروندي. والحكومة الأمريكية وحدها أصدرت حتى الآن إدانة رسمية وشديدة للأعمال البغيضة التي ارتكبها أبطال إبادة الأجناس في الأسابيع الأخيرة. وتشيد حكومتي وشعبي إشادة صادقة بالولايات المتحدة على هذا البيان الذي يتصف بحس عميق من المسؤولية.

وفي حين أن دولاً ومنظمات دولية عديدة معتادة على الإدانة العاجلة للوحشية التي يمارسها الذين يذبحون محبي السلام، ففي هذه الحالة لا نسمع إلا الصمت لعلّه ينم عن الاشتراك في الجريمة، الصمت عن مصاصي الدماء الذين ينزعون نحو القضاء على السكان.

وإن انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة المرسلة إلى المهاجمين سيتوج قريبا باستفحال الحالة المتفجرة والمأساوية. ومع ذلك، فإن ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين، وقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥) تفرض على جميع البلدان التي يوجد فيها لاجئون وجميع الدول والشركات التي توفر الأسلحة أن تتقيد على نحو صارم بالحظر نصا وروحا. وبالإضافة إلى مبادئ ومعايير القانون الدولي المنصوص عليها في المعاهدات المتعددة الأطراف، فإن الالتزامات التي تعهد بها تعهدا رسميا أمام العالم بأسره جميع رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في مؤتمري القمة في القاهرة وتونس كان الغرض منها تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة وهي: تجريد اللاجئين من

السلاح، ومنع تدريبهم العسكري في البلدان التي تستضيفهم،

وأخيرا إنشاء آليات واتخاذ تدابير لمنعهم من إلحاق الأذي ببلدانهم الأصلية أو حتى بلدان ثالثة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالسياسة التي اعتمدها مؤخرا فخامة الرئيس بنجامين مكابا، الرئيس الجديد لجمهورية تنزانيا المتحدة، لأنها تقف متضامنة مع بوروندي ورواندا، وتمثل نموذجا لعلاقات الجوار المتجانسة التي تبشر بالخير في المستقبل.

وبالنظر إلى الضرورات السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية تلتزم الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى - بوروندي ورواندا وزائير - بأن تبدي تضامنا طبيعيا ونشيطا ومستمرا. وسبب وجود هذه المنظمة دون الإقليمية هو أن تحظر أعمال التخريب في أي من بلدانها الأعضاء ضد أي منها. وإن أمنها الثلاثي شرط لا بد منه لبقاء المجموعة الاقتصادية ذاته. وليس هناك داع لتناول هذه الحقيقة الساطعة بالتفصيل. إن مصاير تلك البلدان الثلاثة وشعوبها وثيقة التداخل إلى حد أن أي تغير عنيف يلحق بأحدها ستكون له آثار حتمية في البلدان الأخرى. وبالمثل فإن المشاركة أو الانخراط المباشر أو غير المباشر لأي منها عن طريق القيام أو عدم القيام بإجراءات ستكون له آثار ضارة عاجلا أم عاجلا بالبلد الذي يقوم بذلك.

يأتي وفدي إلى هذا المجلس المستنير يحتج مؤيدا الالتزامات المتفق عليها، والمبادئ القانونية والواقعية السياسية التي راعتها دولة بوروندي في أعمالها دائما في ظل حكوماتها المتعاقبة.

وتكفي الحقائق القليلة البارزة لتأييد هذا البيان.

عندما دخل المرتزقة زائير تحت قيادة شرام، الذي نذكره بمرارة، تحالفت بوروندي مع حكومة زائير وأتاحت مطار بوجومبورا الدولي لاستعمالها. كما قامت بوروندي بحماية حدودها من أجل منع مرور الغزاة، وتسليمهم إلى جيش البلد الشقيق المتعرض للهجوم.

إن عدة مجموعات تعارض الحكومة المركزية في زائير - مثل قوات غيسينغا وموليلي وصوماليوت - تعمل لفترة طويلة في منطقة زائير الشرقية. وقد حاول الكثير من أفراد هذه المجموعات اللجوء إلى

بوروندي وشن الهجمات على زائير من أراضينا، وقد كانوا يوقفون دائما وبالكامل وعلى نحو منتظم في النوعين من هذه المحاولات. إن هذه السياسة المستمرة من التضامن وحُسن الجوار مقدسة ولا تغيّر في بوروندي.

وعندما يتعرض أمن أو سيادة زائير في المستقبل على حدودنا المشتركة أو من أراضي بوروندي للتهديد من جانب المقترفين لذلك - ولا سيما من جانب الذين يمارسون أعمال إبادة الأجناس - ستقف بوروندي تلقائيا متضامنة مع الحكومة الشرعية لزائير لتجريد المعتدين في ذلك الوقت من الأسلحة وتحييدهم.

وفي الختام، أود أن أقول أولا إنه ليس من الممكن قبول حقيقة أن منطقة البحيرات الكبرى في طريقها لأن تغمرها الأسلحة. ومن الضروري وضع إجراءات ملزمة وملموسة من جانب مجلس الأمن - ولا سيما جزاءات اقتصادية - ضد البلدان والشركات التي تنتهك الحظر.

لا يمكن أن يفصل أمن رواندا عن أمن بوروندي، بصفة خاصة، أو عن أمن الدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى، بصفة عامة. إن انتشار الأسلحة، والعتاد الحربي والمجموعات الإرهابية المسلحة قد يتفاقم وقد يؤدي إلى ظاهرة ذات وجهين ذات عواقب وخيمة: تكدس الأسلحة في المنطقة بما ينجم عنه من انتشار عدم الاستقرار وعدم الأمن على نطاق واسع. ومن الضروري أن يوقف مجلس الأمن الأسباب الكامنة وراء هذا الخطر، التي كان من الممكن التنبؤ بها من أكثر من وجهة نظر واحدة.

وأخيرا، بالنظر إلى أن الأمن في مقدمة الاتفاقات الرئيسية التي دخلت فيها الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى من المستصوب أن يعقد الرئيس الحالي لتلك المنظمة التي تتكون من بوروندي ورواندا وزائير مؤتمرا خاصا للقمة يكلف بإيجاد حل عاجل لضمان تعزيز سلام الأطراف الثلاثة.

والأفضل من ذلك أن عقد جلسات عديدة بين رؤساء الدول الثلاثة وأعضاء حكوماتهم ولا سيما رؤساء الوزارات، ووزراء الدفاع، ووزراء الشؤون الخارجية ووزراء الداخلية ستكون لها آثار مطمئنة بصفة عامة مما يجعلها حتما ناجحة على المدى الطويل.

إن مبادرات مثل هذه من شأنها أن تسهم أيضا في تسوية حالات أخرى، وتيسير الأمور وإزالة سوء التفاهم وتبديد الشكوك الحقيقية أو غير الحقيقية بين الزعماء. وباختصار، من شأنها أن تكسر الجمود وتخلص المنطقة من المخاطر التي تواجهها وستؤدي بصفة عامة إلى تحسين الحالة فيما بين الزعماء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي ممثل زائير. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوكابو (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يسر وفد زائير بالغ السرور أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن واثقون بأن خصالكم الفذة بوصفكم دبلوماسيا محنكا، وشعوركم القوي ببناء توافق الآراء العام ومعرفتكم بشؤون الأمم المتحدة ستجعل منكم رئيسا ممتازا.

ونود أيضا أن نوجه تهانئنا إلى شقيقنا، سفير بوتسوانا وممثلها الدائم، الذي ترأس أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

وأود أخيرا أن أشكر الأمين العام على تمكينه من نشر التقرير الأخير للجنة الدولية للتحقيق.

ويرى وفد بلدي أن التقرير المؤقت والتقرير النهائي اللذين صاغتهما لجنة التحقيق لا يمكن فصل بعضهما عن بعض. وهذا هو السبب الذي جعل وفد بلدي يختار بحرية أن يذكر أمام المجلس حقائق معينة يعتبرها ضرورية من التقرير المؤقت.

تسجل اللجنة في تقريرها أنها ذهبت خلال إقامتها في رواندا إلى جزيرة ايواوا، في أراضي رواندا. وهناك قامت اللجنة بالتفتيش على الأسلحة والمتفجرات والمواد الحربية الأخرى، وقد وجد معظمها قديما

ولا يمكن استعماله، بينما تألفت أغلبية المعدات الجديدة، التي كانت لا تزال مغلفة بالبلاستيك، من بنادق أوتوماتيكية غير مجمعة. وبالتالي، زودتنا اللجنة بمعلومات هامة، ولكن هذه المعلومات ليست كاملة، لأنها لا تعطي المجلس فكرة عن مصدر تلك الأسلحة.

وتضيف اللجنة في تقريرها أن أعلى الضباط رتبة بين الحاضرين من الجيش الوطني الرواندي أبلغ اللجنة أن بعض الأسلحة الصالحة للاستعمال كانت قد أخذت ووزعت على أعضاء الجيش الوطني الرواندي ولكن أيا من هذه الأسلحة لم يكن جديدا.

وأيضا في جزيرة "ايواوا" قام رئيس اللجنة وبعض أعضائها، بعد ذلك، باستجواب بعض الشباب وضابط صغير في قوات الحكومة الرواندية السابقة، كانوا قد أسروا في الجزيرة، وفقا لما قاله لهم ضابط الجيش الوطني الرواندي الذي كان حاضرا. وكان على أعضاء اللجنة أن يطلبوا من ذلك الضابط أن يقوم بمهمة المترجم الشفوي أثناء استجواباتهم، ولكنهم لم يجدوا سببا يدعو إلى الشك في دقة الترجمة. وتبين من الاجابات التي أدلى بها الشبان الذين استجوبتهم اللجنة أنهم رونديون وأنهم كانوا يعيشون في مخيم موغونغا القريب من غوما بزائير. وكانوا قد دربوا في الجزيرة على استعمال السلاح تحت اشراف قائد القوات الحكومية الرواندية السابقة وأحد المدنيين. ولم يشترك، على ما يبدو، أي أجنبي في هذه العملية. وأنا استشهد هنا بالفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ من التقرير المؤقت للجنة التحقيق.

وتتساءل زائير ما هي علاقتها بأمر يحدث كلية في اقليم دولة أخرى ذات سيادة، والأطراف الأساسية فيه من رعايا ذلك البلد، حتى وإن كانوا لاجئين في مخيم في زائير. والأدهى من ذلك أن هذه هي حالة التدريب الوحيدة التي تقصت عنها اللجنة أثناء تحقيقاتها.

وتشير اللجنة في الفقرة ٢٤ من تقريرها إلى أنها كانت تنوي زيارة زائير في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وأنها رسمت خط سيرها بمساعدة ضابط الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، المقيم في كينشاسا. وفهمت اللجنة أن الفترة المقررة لبقائها في زائير - وكانت مبدئيا ٢٠ يوما أو ما إلى ذلك - كانت طويلة أكثر مما ينبغي وأنه يلزم تقصيرها، وأن خطتها الخاصة بالإقامة في غيسينيي برواندا، مع إجراء تحقيقاتها في غوما على الجانب الآخر من الحدود ستكون مرفوضة.

ولمجلس الأمن أن يتخيل الحالة الذهنية التي كانت عليها اللجنة لدى وصولها إلى زائير. فقد كانت ترغب في الإقامة في رواندا وإجراء تحقيقاتها في زائير. وأشارت في رسالتها الموجهة إلى وزير خارجية زائير أن

"اللجنة لا تعترض على البقاء في زائير بصفة دائمة طوال فترة التحقيقات التي ستقوم بها في اقليم زائير شريطة أن تكون الحكومة الزائيرية مستعدة لأن تزود أعضاء اللجنة وموظفي الدعم التابعين لها بالسكن المناسب، وأن تضمن لهم مستوى كافيا من الأمن، وأن تكون الإجراءات التي تتخذها السلطات الزائيرية مقبولة من اللجنة".

ولكم أن تتخيلوا ذلك. لقد عرضت عليكم للتو العامل الرئيسي الذي أثر على علاقات العمل بين زائير ولجنة التحقيق.

فلأن حكومة بلدي لم تكن قادرة على توفير السكن المناسب للجنة، موضحة أن اللجنة تملك الموارد التي تمكنها من تدبير أماكن إقامتها، تعرضت زائير لمعاملة تمييزية. هذه هي الحقيقة.

وأخيرا، في الفقرة ٣٥ يذكر التقرير أن الجانب الزائيري كان فيما يبدو راغبا في إعادة التفاوض بشأن ولاية اللجنة، وأنه أصر على حضور محادثاتها مع الشهود المحتملين - وقد لفقت للمجلس أكاذيب أخرى. وقد يتساءل المرء أين هي الحقيقة إذن؟ وإليكم الحقيقة.

في المذكرة الشفوية رقم ١٣٠ المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والتي وجهها وزير خارجية زائير إلى ممثل مكتب الاتصال في زائير، التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا جاء ما يلي:

"ولتحقيق هذا الهدف، ووفقا لأحكام الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء إلى الأمين العام لمنظمة

الأمم المتحدة، والمؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، يدعو الوزير مدير مكتب الاتصال أن يعرض عليه في أقرب موعد يناسبه صلاحيات مهمة اللجنة، حتى يمكن للحكومة أن تتخذ كل الإجراءات والترتيبات اللازمة لحسن سير عملية التحقيق الدولية، وتحديد موعد وصول اللجنة إلى زائير بأسرع ما يمكن".

وتستطرد المذكرة الشفوية قائلة:

"وتود الوزارة أن توضح لممثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أن الحكومة تعلق أهمية قصوى على الهدوء والموضوعية اللذين ينبغي أن يكونا سمة عمل اللجنة المذكورة، وتقترح بكل قوة أن تمتنع عن الإدلاء بأية تصريحات أو عقد أية لقاءات أو مؤتمرات صحفية في بداية مهمتها أو أثناءها أو في نهايتها، وأن تحتفظ باستنتاجاتها للأمين العام ومجلس الأمن. وبالمثل تأمل الحكومة مخلصة أن يظل أعضاء اللجنة طوال فترة عملهم في شمال وجنوب كيفو، مقيمين في اقليم زائير حيث ستتخذ كل الترتيبات للترحيب بهم وضمان أمنهم، مثلما كان الحال في البلدان الأخرى التي زاروها".

في كل ما ذكرته لتوي باسم وفد زائير لم تكن هناك مطلقا أية نية من جانب زائير في التفاوض من جديد على صلاحيات اللجنة بل كان هناك بالأحرى حرص على توفير الظروف التي تمكن اللجنة من مواصلة تحقيقاتها على النحو الواجب فوق تراب زائير.

فهل هناك شخص واحد يمكن أن يفسر لنا السبب في أن اللجنة طالبت بعقد مؤتمرات صحفية بمجرد وصولها إلى زائير، وأثناء تحقيقاتها وعند انتهائها؟ ولكن، في تلك الحالة، ما الذي يمكن أن يكون عليه محتوى التقرير بعد كل هذه العروض، إذا كانت قد حدثت في الواقع؟ ولم تصر اللجنة على الإقامة في غيسنيي، في إقليم رواندا، في الوقت الذي تجري فيه التحقيقات في زائير؟ إن أعضاء اللجنة وحدهم هم الذين يعرفون الإجابة على هذا السؤال.

ولا شك في أن أعضاء المجلس ربما يتساءلون عن الهدف الذي نبغيه من كل هذه الاقتباسات وهذه التذكرات المتعبة. إن زائير تود من خلال هذه المقتطفات أن تدلل للمجلس على المعاملة غير العادلة التي تتلقاها زائير من اللجنة، وكذلك أساليبها التمييزية.

لقد مكثت اللجنة في رواندا يومين لا أكثر واقترحت الإقامة في زائير لمدة عشرين يوما، متناسية أن المنطقة التي كان من المقرر أن تعمل فيها منطقة غير آمنة إلى حد بعيد، وأن قرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥)، في الفقرة ٥ (أ) و (ب) يفرض على الدول التي تزورها اللجنة، في سياق تحقيقاتها، مسؤولية ضمان أمن أعضاء اللجنة.

هذا، علاوة على أن اللجنة، أثناء مهمة التفتيش التي اضطلعت بها في جزيرة ايواوا برواندا، كانت تتلقى المساعدة من ضباط الجيش الوطني الرواندي الذين قاموا حتى بتوفير خدمات الترجمة الشفوية، بينما أنكر على زائير التمتع بهذا النوع من المحاباة. بل إن اللجنة تقدم شهادة تقرير لمترجمها الشفوي المنزل بقولها في تقريرها إنها لا تجد سببا يدعو إلى الشك في دقة ترجمته، على الرغم من أنه لم يكن من بين أعضاء اللجنة من يفهم لغة كينياروآندا، وإنهم بالتالي كانوا غير قادرين على تقييم دقة هذه الترجمة الموفقة.

هذه هي الحقائق الأساسية التي ينبغي أن تسترعي انتباه أعضاء اللجنة.

وما الذي يمكن قوله عن التقرير النهائي؟ إن اللجنة في بحثها عن الحقيقة قنعت بشكل غريب، بعد بعض الاستجوابات، بردود مقتضبة وفي معظم الأحيان بمجرد رسالة من الطرف المستجوب يشير فيها ببساطة إلى أنه لم يحدث، في حالته، أي انتهاك لحظر الأسلحة.

وعلى المرء أن يفهم أن الجزء الأعظم من التقرير النهائي يتناول قضية واحدة لها عنوان رنان هو "دراسة حالة إفرادية: شراء الأسلحة من سيشيل"، وكأن سيشيل قد أصبحت فجأة بلدا منتجا للأسلحة. ولكنني

أود أن أتعرض ببعض الاستفاضة لهذا التعامل التجاري الذي ذكر فيه أسم بلدي أكثر من مرة.

دعونا ننظر في الفترة التي جرى خلالها هذا التعامل التجاري.

وأود أن أذكر المجلس بالملاحظة التي أدلى بها وزير خارجية بلدي للجنة الدولية للتحقيق. لقد أوضح أنه أثناء الفترة التي يفترض أنه جرى فيها ما يسمى بإيصال الأسلحة انتهاكا للحظر - في منتصف عام ١٩٩٤ - كانت الحالة حول غوما تتسم باضطراب وبلبلة كبيرين. لقد عبر الحدود ما يقرب من مليوني لاجئ أغرقوا تماما منظمات الإغاثة مما دفع السلطات إلى تعليق تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالهجرة والجمارك بغية الإسراع بإيصال المساعدات.

وينبغي أن يراعي المجلس أنه أثناء الفترة نفسها كانت حكومة النظام المطرود من رواندا لا تزال تقاتل على أرض رواندا وكانت رواندا ممثلة في مجلس الأمن بمبعوث من ذلك النظام الذي يتعرض لانتقاد شديد اليوم. وينبغي أن نتذكر أن كيغالي لم تسقط إلا في ٤ تموز/يوليه. ولذا، فإن جميع السلطات في كيغالي كانت في ذلك الوقت ما زالت تمثل الشرعية في رواندا - وهي حقيقة يؤيدها اعتماد القرار ٩١٨ (١٩٩٤) في جلسة شارك فيها ممثل رواندي ينتمي للهوتو دون اعتراض من أحد. وانني أطالب المجلس بأن يقرأ مرة أخرى البيان الذي أدلى به آنذاك.

ولا تشير اللجنة في تقريرها المقدم الى المجلس متى قررت بالضبط سلطات سيشيل بيع شحنة السفينة "مالو" المصادرة إلى السيدين باغوسورا واهلرز. انها تبلغ المجلس بأن هذين الشخصين دخلا سيشيل في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. بل تقدم السلطات أوراق هجرة السيد باغوسورا، إلا أنها لا تقدم أوراق السيد أهلرز، مع أنه يبدو أنه اضطلع بدور أساسي في المفاوضات مع سلطات سيشيل.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى مجموعة كاملة من الأسئلة التي يثيرها هذا التقرير والتي لا يقدم عنها الإجابات المنتظرة. وهذه الأسئلة مفصلة في رسالة وجهناها إلى رئيس مجلس الأمن.

وطوال عمليات التحقيق التي قامت بها اللجنة، فإنها ظلت أسيرة مصادر معلوماتها التي حملتها معها عندما تركت نيويورك. ولم تحاول أبدا التماس الحقيقة من مصادر تتجاوز كتابات بعض المنظمات غير الحكومية التي كانت تأمل في اجتذاب بعض الاهتمام الدولي. وإذ أعمتها تماما الرغبة في إثبات أن الادعاءات التي كانت بعثتها تعتزم التحقيق فيها كانت تستند الى معلومات موثوقة، فقد فقدت اللجنة موضوعيتها وسيطرت عليها مشاعر التحامل.

وفي الفقرة ٢٩، تبين اللجنة مدى تحاملها، عندما تقول:

"وقد تعاونت حكومة سيشيل والسيد مايكل تعاونا تاما مع اللجنة وزوداها بمعلومات تؤيد بدرجة كافية البيانات المقدمة في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Righrs Watch)" (S/1996/195، الفقرة ٢٩)

وبعبارة أخرى، فإن أي إجابة لا تؤيد ما ورد في وثائق اللجنة المرجعية تعتبر دلالة على عدم التعاون.

وفي حين نؤكد مجددا على محتوى رسالتنا الموجهة إلى الرئيس والواردة في الوثيقة S/1996/241، نود أن نضيف ما يلي.

وفي محاولة لتوضيح تدفقات الأسلحة إلى المنطقة، تذكر اللجنة في الفقرة ١٢ من تقريرها أن

"اللواء لافوكارد" - قائد عملية الفيروز - "أخبر اللجنة أن القوات الفرنسية لم تجلب معها من الأسلحة غير ما كانت تحتاجه لاستخدامها الخاص. وأنها لم تخلف وراءها أي أسلحة، وأجرت حصرا شاملا لها قبل مغادرتها. وأبلغ اللواء اللجنة أيضا أن القوات الفرنسية كانت قد صادرت نحو ألف قطعة سلاح من قوات الحكومة الرواندية المنسحبة. (والتي كانت تعرف أيضا باسم القوات المسلحة الرواندية - التي يسهل الخلط بينها وبين جيش بلدي المسمى "القوات المسلحة الزائيرية". وقالوا إنهم قاموا بعد انتهاء عملية الفيروز بجرد تلك الأسلحة وتسليمها إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وكانت اللجنة قد

سمعت بهذه المسألة وكتبت إلى البعثة للاستفسار عن مآل هذه الأسلحة. ولكنها لم تتلق جوابا."

وأظن أن المجلس سيوافق على أن هذا يعد مثالا غريبا على نوع التعاون الذي تلقته اللجنة والذي تفخر به في الفقرة ٥٨ من تقريرها وفي التذييل الأول من تقريرها. وهذا نوع غريب من التعاون لأن هاتين الهيئتين أنشأهما مجلس الأمن نفسه. غير أن زائير هي التي يوجه إليها النقد لافتقارها إلى التعاون.

وبالرغم من هذه الاتهامات بعدم التعاون، قامت زائير بتوجيه رسالة إلى رئيس المجلس مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير (S/1996/132)، تذكر فيها ما يلي:

"وقد أذن لي كذلك بأن أبلغكم بأنه نظرا لأن لجنة التحقيق الدولية غادرت زائير بمحض إرادتها، فإنه يعود إليها أمر تقرير إبلاغ السلطات الزائيرية بالموعد الذي تراه مناسبا لرجوعها إلى زائير لإتمام عملها. وستلقى اللجنة نفس التعاون الذي أبدته إزاءها الحكومية الزائيرية خلال إقامتها الأولى على الأراضي الزائيرية ونفس التسهيلات التي أمدتها بها أنذاك."

تصوروا دهشة زائير إزاء عدم الإشارة إلى تلك الرسالة في التقرير، بينما أدرجت في التقرير الرسائل التي استلمت في الوقت نفسه تقريبا بل حتى في وقت لاحق. فالفقرة ٤٤ تشير في الواقع إلى رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير والفقرة ٥١ الى مذكرة استلمت في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

وبالنسبة للحالة المذكورة في التقرير والتي تتعلق ببيع الأسلحة في سيشيل، فإن وفد بلدي يؤكد للمجلس على شواغله المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦ والتي صدرت كوثيقة S/1996/241.

ولقد تعهدت حكومة جمهورية زائير، استنادا إلى معلومات مستقاة من تقريري اللجنة، وإن تكن ناقصة، بإجراء تحقيقها الخاص بشأن العملية التجارية مع سيشيل، وستقدم إلى المجلس نتائج هذا التحقيق.

وعليه، فإننا نحث جميع البلدان التي شارك رعاياها سواء كانوا أفرادا أو كيانات قانونية في العملية التجارية مع سيشيل أن تضطلع بإجراء تحقيقاتها الخاصة وأن تقوم بإرسال نتائج هذه التحقيقات إلى مجلس الأمن.

ويستدعي مشروع القرار المعروض على المجلس الإدلاء بالتعقيبات التالية. في الفقرة الثالثة من الديباجة هناك إشارة إلى إعلان تونس، وتشير الفقرة السادسة من المنطوق أيضا إلى ذلك الإعلان.

وأود أن أطرح سؤالا ينطوي على أساس هل يحق للمجلس أن يمسك بأية وثيقة صادرة في العالم ويدخلها في قراراته؟ حسب علمي، فإن هذا الإعلان لم يصدر أبدا كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتعتقد زائير أن إعلانا بسيطا من جانب رئيس المجلس كان يمكن أن يكون كافيا للإحاطة علما بهذا التقرير، الذي يتصف بالتناقض الشديد في كثير من جوانبه. فلا أحد يسلم بأن له أي ميزة خاصة، حتى المجلس، كما يمكن أن يتبين من الفقرة ١١ من ديباجة مشروع القرار. إلا أنه بالرغم من ذلك فإنه يصف التقرير بأنه ممتاز.

والفقرة ١٠ من ديباجة مشروع القرار تشير إلى الطائرات المحملة بالأسلحة، التي تواصل الهبوط في غوما وبوكافو. وهذا مجرد اختلاق من جانب أولئك الذين ما زالوا يرغبون في الانتقاص من قدر زائير من التحضيات التي قدمتها في الأزمة الرواندية.

وبما أن هذه الطائرات في نظر المجلس معروفة ومحددة، فلربما يمكن إبلاغنا من أين جاءت، وكذلك مصدر الأسلحة التي حملها.

وأن مطارات غوما بوكافو هي طرق نقل من شرق زائير وهي مفتوحة وتخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها.

لقد آن الآوان لأن يتوقف المجلس عن اتخاذ قراراته على أساس إشارات أو ادعاءات لم تثبت صحتها، لأن هناك، ادعاءات أخرى عديدة تنشرها مصادر جادة لم تحظ بالاهتمام نفسه من المجلس. فلماذا نطبق هذه المعايير المزدوجة بالنسبة لواحد ولا نطبق أية معايير إطلاقا بالنسبة للآخرين.

وكان ينبغي أن تكون الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، التي تعبر عن وجهة نظر متحيزة في التهديد المركزي للأمن في المنطقة، أكثر حسما في تقييمها للخطر الذي يمثله عنصر اللاجئين في المنطقة. وفي الحقيقة، قدمنا مشروع صيغة أكثر واقعية، فيما يلي نصها:

"إذ يدرك أن وجود اللاجئين بأعداد هائلة في منطقة البحيرات الكبرى يمثل عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين، وأنه يجب بذل كل جهد ممكن لتمكين هؤلاء اللاجئين من العودة إلى بلدهم الأصلي في أقرب وقت ممكن بغية جعل المنطقة أكثر استقرارا".

وتعتقد زائير اعتقادا راسخا أن المنطقة ستظل في حالة اضطراب لأمد طويل ما دامت مسألة اللاجئين لم تحل بنجاح عن طريق إعادتهم إلى بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف اللجنة، في أقوالها المتضاربة، بهذا الخطر في الفقرة ٦١ من تقريرها النهائي. ويجب على المجلس أن يراعي بُعد اللاجئين في جميع مشاريعه في المنطقة وأن يمارس الضغط على كيغالي لإعادة مواطنيها إلى بلدهم.

وهنا، يجب أن استطرد لأنني سمعت أحدا يقول إن حكومة كيغالي استقبلت ٨٠٠٠ لاجئ من زائير. وهذا غير صحيح - والحقيقة هي كما يلي.

وقعت في أعقاب المجاعتين في عام ١٩٢٧ و ١٩٥٩ هجرتان واسعتان من رواندا إلى سهول ماسيسي في زائير. وكان معظم السكان الذين يعيشون في تلك السهول من التوتسي، ولكن لا بد من فهم أن منطقة البحيرات الكبرى تتميز بميزة خاصة: الفلاحون الذين يعيشون هناك ملتصقون بأرضهم التصاقا وثيقا. ولا توجد في منطقة البحيرات الكبرى أرض غير مملوكة. فالأرض ملك للقبائل.

وقد قدم اللاجئون من هؤلاء السكان إدعاءات بالملكية ضد السكان المحليين في سهل ماسيسي وازداد تفاقم الحالة بسبب عدم اندماج السكان المنقولين في السكان المحليين. حتى أنهم رفضوا الزواج من السكان المحليين وكانوا لا يتزاوجون إلا فيما بينهم. وإحدى نتائج ذلك الانحراف التناسلي واضح في صفوفهم.

ويواصل سكان يوندي في سهل ماسيسي الطعن في وجود السكان المنقولين على أرضهم. وعندما علم هؤلاء السكان باستيلاء أشقائهم على السلطة في كيغالي بعملية عسكرية، انضموا إلى الحرب في رواندا، مشاركين جسديا ومقدمين إسهامات مادية ومالية. وقرروا العودة إلى رواندا، وطنهم. ولكنني لم أشاهد أيا من اللاجئين الزائيريين الذين يفترض أنهم عادوا إلى رواندا.

إن على رواندا أن تتحمل ببساطة مسؤولياتها وأن ترحب بالعائدين من شعبها. فكأن المرء يقول إن الشبان في جزيرة أيواوا لا يحق لهم أن يكونوا هناك. إنهم روانديون تدربوا في رواندا. لقد قدموا من مخيم زائيري، ولكننا لسنا مسؤولين عن أعمال ارتكبها في رواندا لاجئون عادوا بعد ذلك إلى زائير.

ولذلك فإنني أود أن أبلغ المجلس، بالنيابة عن حكومة زائير، أنه لا يوجد في رواندا أي لاجئ زائيري. ولكن هناك حركة للروانديين الموجودين في زائير. وأضيف أن سفير رواندا عاد إلى بلده وتولى مسؤولياته، ولكنه كان هو أيضا لاجئا في بلدي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتقدم من خلالكم، سيدي الرئيس، بطلب إلى الأمين العام باستخدام نفوذه لاقناع سفير رواندا لدى الأمم المتحدة بإعادة جواز سفره الزائيري الذي لا يزال يحمله. من يعلم: لعله يستخدمه وعندها سأجد نفسي أمام حالة باغاسورا أخرى.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، فإن الفقرة ٧ من المنطوق تفرد بلدي بالاهتمام. إن هذه الفقرة تكشف تجاهل المجلس للحقائق في المنطقة.

لقد كان من الممكن التنبؤ بمأساة رواندا ولا بد أن تكون المكاتب الخارجية لأعضاء المجلس قد أبلغتهم بالمعلومات الصحيحة. ولكن لم يكن أحد على استعداد لرفع صوته، فلا حاجة إذن اليوم إلى ذرف دموع التماسيح.

إن الاتجار بالأسلحة في المنطقة يبالغ فيه، بينما ننسى أن الأسلحة التي قتلت مئات الآلاف من الناس في

رواندا لم تكن المدافع أو مدافع الهاون ولكن كانت المدى الضخمة أداة القتل في رواندا.

وأخيرا، وعلى نغمة أكثر إيجابية، اسمحوا لي أن أشير إلى حكم قد يكون مفيدا في دفع عملية التحقيق. فالفقرة ٩ تطلب إلى الدول، ولا سيما الدول التي أشار تقرير لجنة التحقيق إلى تورط مواطنيها - الأصليين أو المتجنسين - أن تجري تحقيقاتها، وتطلب الفقرة ١٠ إليها التبليغ بنتائجها. وفي الحقيقة يجب أن يطلب المجلس احترام الفقرة ١ (ج) من القرار ١٠١٣ (١٩٩٥). وبما أن الحظر قد فرض بموجب الفصل السابع، فلا يمكن لأية مؤسسة مصرفية أن تختبئ وراء ستار السرية المالية. إن جميع الذين أعطوا الأوامر في عملية سيشيل يجب تحديد هويتهم بوضوح من أجل الاطاحة بجميع هؤلاء المحتالين الدوليين.

وإن زائير، إذ تعتقد أن مشروع القرار الذي على وشك أن يعتمد يخول اللجنة باستئناف عملها، كما هي رغبتنا، تطلب من اللجنة أن تقدم الأجوبة على الأسئلة الكثيرة التي طرحتها في رسالتها المؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٦ (الوثيقة S/1996/241). وهذا سيمكننا من الانتهاء بنجاح من التحقيق الذي نجريه حاليا.

إن حكومة جمهورية زائير تنتظر بتلهف عودة لجنة التحقيق إلى المنطقة وتأمل أن تترك أحكامها المسبقة في سلة مهملات التاريخ وأن تبدأ في تحقيقاتها. وستتمتع بتعاون صريح من جانب حكومة جمهورية زائير، بهدف التوصل إلى أدلة الحقيقة لمصلحة المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على إحالة تقرير لجنة التحقيق الدولية. إننا نجد أن المعلومات المفصلة التي جاءت فيه قيمة بينما ينظر المجلس فيما إذا ارتكبت بالفعل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما حظر الأسلحة المفروض على رواندا.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس مسألة تدفق الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، انتهاكا للقرارات ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥). وأن هذا التدفق للأسلحة والمواد ذات الصلة، غير القانوني وغير الخاضع للمراقبة، يشكل بالفعل تهديدا للسلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك يؤيد الوفد الاندونيسي إنشاء لجنة التحقيق الدولية عملا بالقرار ١٠١٣ (١٩٩٥) وأمامنا اليوم الفرصة لإعادة تأكيد هذا التأييد. ولا يزال الوفد الاندونيسي مقتنعا بأهمية دور لجنة التحقيق الدولية في استقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

فقد أدت اللجنة مهمتها بدقة مكنتها من الاستنتاج بأن من المحتمل جدا أن تكون قد حدثت انتهاكات لحظر الأسلحة وأن شحنتين من الأسلحة قد وجهتا إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة وأن رحلات جوية من بلدان مجاورة لا تزال مستمرة. وعلى أساس هذه الاستنتاجات قدمت اللجنة عدة توصيات لينظر فيها المجلس ويتخذ قرارا بشأنها.

ويشعر وفدي أن التدابير المختلفة التي اقترحتها اللجنة ستكون لها فوائد إيجابية. فهي لا تعالج قضايا معينة من تدفقات الأسلحة غير الشرعية فحسب ولكنها قد تسهم أيضا في الاعتبارات الأوسع التي تقوم عليها عملية السلام. وفي هذا المجال، يؤيد وفدي تمام التأييد الهدف المتمثل في ضمان عدم استخدام البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى كقواعد لمجموعات مسلحة تشن منها غارات أو هجمات على دولة أخرى، ومنع التدريب العسكري وبيع الأسلحة أو توريدها إلى مجموعات الميلشيا أو إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، وفقا لما جاء في الفقرتين ٤ و ٥ من ديباجة مشروع القرار.

وفي رأينا أن هذه الاقتراحات تشكل تدبيرا من تدابير بناء الثقة التي، إذا نفذت بإخلاص من جانب

جميع الأطراف المعنية، ستعزز بلا شك السلام والاستقرار في المنطقة، وفضلا عن أنها تتسق مع قرارات مجلس الأمن وكما تتسق في الواقع، مع المبادئ العامة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي رأينا، أنه سيكون من الصعب على مجلس الأمن أن يساعد في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة دون أي يعالج تدفق الأسلحة غير الشرعي الذي لا يخضع للمراقبة. ومن هذه الناحية، يسرنا أن يكون المجلس قد أعرب عن تصميمه على كفالة تنفيذ الحظر المفروض على بيع أو توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة تنفيذا كاملا وفقا للقرار ١٠١١ (١٩٩٥). وعلى أي حال، فإن هذا القرار لن يكون مجديا دون التعاون والدعم من جانب البلدان في المنطقة.

فقد دأب وفدي على الأخذ بالرأي القائل بأن التعاون والدعم من جانب حكومات البلدان المهتمة بالأمر في المنطقة أمر جوهري إذا أريد للجنة التحقيق أن تنهض بمسؤولياتها بصورة فعالة. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا التعاون يكون مظهرا هاما من مظاهر احترام اللجنة لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية. وبناء على ذلك، نرى أن من الجوهري أن تبادر الدول التي لم تتعاون حتى الآن تعاونا كاملا مع اللجنة في تحقيقاتها إلى تقديم هذا التعاون دون إبطاء.

ولكي تتمكن اللجنة من أداء مهمتها بصورة فعالة يجب أن تتلقى التمويل الضروري. وفي هذا الصدد تدرك اندونيسيا أهمية المساهمات الطوعية التي تقدمها الدول إلى الصندوق الاستئماني الذي أسسه الأمين العام من أجل رواندا، لدعم عمل لجنة التحقيق وفضلا عن المساهمة بالمعدات والخدمات. ويتطلع وفدي كذلك إلى معرفة نتائج المشاورات التي يجريها الأمين العام مع الدول المجاورة لرواندا بشأن اتخاذ تدابير لتحسين تنفيذ الحظر على الأسلحة ومنع أو ردع شحن الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة.

وفي ضوء هذه الملاحظات، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار الذي نعتبره استجابة مناسبة للأدلة التي قدمتها لجنة التحقيق.

السيد تشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية عظيمة على التطبيع السريع للحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى، وهي حالة وثيقة الاتصال بالظروف السائدة في رواندا والمنطقة المحيطة بها. ونحن نعتقد أن مهام استعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ذلك البلد وإلى المنطقة ككل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال نهج مدروس جيدا وشامل. ويجب أن يكون من صميم هذا النهج إقامة حواجز لا تخترق ضد تدفق الأسلحة غير القانوني الذي يؤدي استمراره إلى تقويض الثقة المتبادلة ومنع المصالحة الوطنية. وفضلا عن أنه ينطوي على إمكانية إثارة عاصفة جديدة من العنف الدموي بكل ما له من آثار مدمرة بالنسبة للشعوب وللمنطقة.

وقد أعربنا في مناسبات في الماضي عن قلقنا إزاء المعلومات التي تصل إلينا حول وصول شحنات من الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة انتهاكا للحظر المفروض في قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) والقرار ١٠١١ (١٩٩٥). وإزاء خطورة المشكلة، نؤيد عمل اللجنة للتحقيق التي نعتقد أنها توفر رادعا كبيرا ضد التطرف السياسي والاثني في المنطقة. وسيصوت الاتحاد الروسي لصالح مشروع القرار، الذي يتضمن مجموعة واسعة من الخطوات المتوازنة التي تستهدف استقرار الحالة ليس فقط حول رواندا بل في المنطقة ككل. وفي هذا السياق، من المهم بوجه خاص اتخاذ خطوات معينة لضمان التنفيذ الفعال للحظر على توريد الأسلحة إلى قوات الميليشيا غير القانونية ومناشدة جميع بلدان المنطقة ألا تسمح باستخدام أراضيها كقواعد لشن هجمات على أي دولة أخرى.

ونحن نعتقد أن من المهم للغاية أن تنفذ التدابير المقترحة، وفقا لما ينص عليه بوضوح مشروع القرار، بالتنسيق مع البلدان المجاورة لرواندا. ونعتبر ذلك وسيلة لضمان جهود المجتمع الدولي من أجل حل هذه المشكلة المعقدة والتي يمكن أن تصبح شرطا مسبقا هاما لتحقيق استقرار الوضع في المنطقة، وخصوصا بتنفيذ أحكام إعلان تونس لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الصادر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦.

السيد بلملي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ساعد وفدي في صياغة مشروع القرار وسنصوت لصالحه، وإننا ندعم بقوة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مواجهة التسليح والتدريب غير

المشروعين لعناصر رواندية مكرسة لشن هجمات مسلحة على رواندا وإلى التأكد من فعالية الحظر على الأسلحة.

لقد قامت لجنة التحقيق بعمل ممتاز جدا، ولكنها لم تحظ في بعض الحالات بالتعاون التي تحتاج إليه. ويتضح من قرار الأمين العام أن عمل اللجنة لم يكتمل بعد. وإن بعض استنتاجاتها حتى الآن فيما يتعلق بانتهاك ممكن معين للحظر على الأسلحة، تدعو إلى القلق. وإن مشروع القرار المعروض على المجلس سيكون من آثاره ضمان إبقاء اللجنة في حيز الوجود، وإن يكن بقوام مخفض وعلى أساس احتياطي، لإكمال تحقيقاتها السابقة ولمتابعة أي مزاعم أخرى عن وقوع انتهاكات للحظر. ويعتقد وفدي أن ذلك ينبغي أن يكون ممكنا في إطار الموارد القائمة. والقرار يرسل أيضا إشارة مفادها أن المجلس يتوقع تعاونا أكمل مع اللجنة، ولا سيما من زائير، وأنه يود أن يرى آليات أخرى قد أنشئت في المنطقة لضمان الفعالية الكاملة للحظر على الأسلحة. ونعتقد أن فكرة إقامة حضور للأمم المتحدة بقصد الرصد على الطبيعة فكرة جديرة بالمتابعة.

وإن استمرار عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وهو ذكرنا به ممثل رواندا، أمر يجب أن يظل موضع اهتمام كبير من جانب المجلس. ولقد رأينا منذ سنتين إلى أين يؤدي عدم الاستقرار، والرسالة الأخرى التي ينقلها مشروع القرار هي أن المجلس والمجتمع الدولي ما زالا ملتزمين بمعالجة مشاكل المنطقة. وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبيرة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٥٠ (١٩٩٦) وإنشاء مكتب سياسي للأمم المتحدة في رواندا والاحتفاظ بمحطة الاذاعة التابعة للأمم المتحدة هناك ما دامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا قد انسحبت، وعلى توفير أكمل تأييد ممكن لجهود الرئيس السابق نيريري من أجل تشجيع الحوار السياسي في بوروندي، وعلى المدى الأطول، عقد مؤتمر اقليمي، وهو ما دعا إليه المجلس باستمرار لمعالجة المشاكل الأوسع في المنطقة.

السيد داغاما (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): عندما فرض مجلس الأمن في القرارات ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥) حظرا على بيع أو إيصال الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى رواندا بموجب الفصل السابع من الميثاق، كان الغرض، في جملة أمور، وضع حد للصراع الذي سبب معاناة بشرية تجل عن الوصف في ذلك البلد الأفريقي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التدابير الهامة التي اتخذها المجلس، لا تزال رواندا أرضا خصبة للغارات المسلحة والحرب. وهي نتيجة منطقية لعدم احترام تلك التدابير، وبخاصة عدم وجود إرادة للتعاون من قبل أطراف معنية معينة. لذلك، تشعر غينيا - بيساو ببالغ القلق إزاء الادعاءات المتعلقة ببيع أو توريد أسلحة وأعتدة ذات صلة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، على النحو المشار اليه في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وكذا في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق المرفق بتلك الرسالة، وفي التقرير المؤقت للجنة التحقيق المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وتشعر غينيا - بيساو أيضا بالقلق إزاء بيان هيئة التحقيق بأن عناصر رواندية معينة تتلقى تدريبا عسكريا بغرض شن غارات على رواندا ترمي إلى زعزعة الاستقرار فيها.

وعلى الرغم من أن هيئة التحقيق لم تتمكن بعد من التحقيق على نحو مستفيض في تلك الإدعاءات التي تفيد بوقوع انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة، فهي لا تزال جديرة بثقتنا الكاملة. ونحن نشكرها ونهنئها على العمل الجيد الذي قامت به، ونشجعها على مواصلة العمل في نفس الاتجاه.

والبرامج الإذاعية التي تنشر الكراهية والخوف في المنطقة هي أيضا سبب لاستمرار القلق. لذلك، نناشد مرة أخرى جميع الدول أن تتعاون مع البلدان في المنطقة وأن توقف تلك البرامج دون إبطاء، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإعلان الذي اعتمده رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفي هذا الصدد، نرى أن لدول منطقة البحيرات الكبرى دورا هاما جدا في الصراع الرواندي وفي المنطقة بصورة عامة. لذلك نأمل في أن تنفذ القرارات التي اتخذتها في المؤتمرات الإقليمية، وبخاصة القرارات المتخذة في تونس يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، تنفيذا فعالا، وفي أن تكفل كل منها ألا تستخدم أرضها

من قبل ميليشيات أو قوات الحكومة الرواندية السابقة لغرض التدريب العسكري أو بيع الأسلحة أو إيصالها.

ومراعاة منا لهذه الاعتبارات، سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن تتفجر. ومن الأهمية القصوى أن ينفذ الحظر المفروض على الأسلحة من قبل مجلس الأمن في القرارات ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥) تنفيذا فعالا.

ونحن نقدر اسهام اللجنة الدولية للتحقيق في وضع هذه القرارات موضع التنفيذ. وكان لما توصلت إليه اللجنة من نتائج واستنتاجات أثر عميق في إيجاد وعي دولي بشأن الالتزام بالتقيد بقرارات مجلس الأمن. والمهم أن عمل اللجنة الدولية دل على أن الدول أو الحكومات ليست وحدها التي يخالجها القلق بشأن مسألتي السلام والأمن. فلفرادى المواطنين والمنظمات أيضا دور يضطلعون به، ويمكنهم الإسهام على نحو مفيد وفعال في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، نعترف بالجهود الباسلة التي تبذلها منظمات غير حكومية، من قبيل منظمة رصد حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وموظفو وسائط الأنباء العالمية، لما يبذلونه من عمل في توثيق الأدلة المتعلقة ببيع وتوريد الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. ولا شك في أن أرواح موظفي هذه المنظمات كانت في خطر كبير وهم يؤدون أعمالهم التي تكشفت فائدتها الكبيرة للتحقيقات التي أجرتها اللجنة الدولية. وقد أظهروا بصورة ملموسة تضامنهم مع بلد لا يزال شعبه يكافح من أجل الإبلال من الآثار المدمرة لعملية إبادة الأجناس التي لا يشعر مرتكبوها بالندم إذ يعملون حاليا على إعادة التسلح وإعادة التدريب بغرض العودة إلى البلد بالقوة.

وفي حين أن اللجنة الدولية للتحقيق أحرزت تقدما هائلا في تحقيقاتها، يتضح من الفقرتين ١٩ و ٢٠ من التقرير أنه لا يزال يتعين القيام ببعض الأعمال. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد أن الطائرات تواصل الهبوط في غوما وبوكافو، وأن بعضا من قوات الحكومة الرواندية السابقة يعكف على أنشطة جمع الأموال بهدف تمويل العودة المسلحة إلى رواندا. والتحقيقات المستمرة التي تجريها اللجنة مهمة جدا حيث أنها تخدم كرادع قوي لأولئك الذين لا يزالون يؤيدون فكرة شن الغارات المسلحة على رواندا بغرض تغيير النظام الحالي بالقوة.

ولا يمكن للجنة التحقيق أن تنجح في مهمتها النبيلة، والشاقة أيضا، إلا إذا حظيت بدعم وتعاون الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى. وحكومة سيشيل أسهمت بالفعل إسهاما مجديا في أعمال اللجنة، وندعو الدول الأخرى، وفقا للفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، أن تحذو الحذو نفسه. وأن بيع الأسلحة وتدفقها يتطلبان نهجا متعدد الأوجه. ولا يكفي إجراء تحقيقات بعد إيصال الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وينبغي إعطاء الأولوية لوقف تدفق هذه الأسلحة. ولو اتفقت الدول المجاورة لرواندا على نشر مراقبين للأمم المتحدة تمشيا مع الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، فإن هذه ستكون خطوة هامة إلى الأمام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى النتيجة التي ستسفر عنها المشاورات التي يجريها الأمين العام، ونعرب عن الأمل في أن تتوج بالنجاح.

السيد كاردي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتقد إيطاليا أن عمل اللجنة الدولية للتحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) ساعد في إلقاء الضوء على ظاهرة مقلقة ومنذرة بالخطر، ألا وهي تدفق الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة.

وفي هذا الصدد، فإن اللجنة الدولية قد أسهمت في إعطاء مجلس الأمن صورة أوضح وأدق للتدفق الفعلي للأسلحة في المنطقة. ونحن نرى أن هذه الظاهرة تمثل أخطر جوانب عدم الاستقرار العام في المنطقة.

وتؤيد إيطاليا مواصلة اللجنة أنشطتها، على الأساس الموضح في الفقرة ٩١ (ج) من تقرير الأمين العام. ونرى أن من الواضح أن وجود اللجنة ذاته وحضورها في المنطقة عامل مؤثر فيما يتعلق بتدفق الأسلحة.

وكلما كان حضور اللجنة أشد وضوحا وكلما كانت تحقيقاتها أكثر فعالية، ازدادت صعوبة تجاهل أو انتهاك قرارات مجلس الأمن.

وإن إيطاليا، انسجاما مع موقف الاتحاد الأوروبي، لا تزال تعتقد أن عقد مؤتمر إقليمي شامل بشأن السلام والأمن والتنمية من شأنه أن يسمح للمجتمع الدولي ولبلدان المنطقة بمعالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

وتشعر إيطاليا بأن مشروع القرار الذي يوشك المجلس على التصويت عليه يتناول مشاغلنا إزاء ضرورة اعتماد تدابير فعالة لمنع أنشطة زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى، ولهذا ستصوت مؤيدة لاعتماده.

السيد سونغ جو لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أولا وقبل كل شيء أن يثني على أعضاء اللجنة الدولية للتحقيق للجهود الدؤوبة التي بذلتها من أجل إنجاز ولاية اللجنة تحت ظروف صعبة. ونحن نشعر بالامتنان أيضا للجنة لتقديمها تقريريـن في أعقاب تحقيقها الشامل والمتعمق في إدعاءات الاتجار والإمداد غير المشروعين بالأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

بالإشارة إلى تقريري اللجنة، يعرب وفد بلدي عن قلقه العميق إزاء استنتاج اللجنة بأنه من المحتمل احتمالا كبيرا أن يكون قد حدث انتهاك لحظر الأسلحة فيما يتعلق بشحنتين من الأسلحة إلى غوما بزائير، من سيشيل في حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت وجهتهما قوات الحكومة الرواندية السابقة. كما نشعر بالانزعاج أيضا إزاء نتيجة بحث اللجنة بأن عناصر رواندية معينة تتلقى تدريبا عسكريا للقيام باعتداءات في رواندا من أجل زعزعة الاستقرار.

وبالنظر إلى حقيقة مفادها أن التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمعدات ذات الصلة في منطقة البحيرات الكبرى من شأنها أن تعرض للتهديد الخطير السلم والاستقرار في المنطقة، يؤكد وفد بلدي الأهمية التي يوليها للتنفيذ المتواصل والكامل والفعال لحظر الأسلحة بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. وذلك بالأحرى في أعقاب فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي خفض فيها وجود الأمم المتحدة تخفيضا كبيرا. وفي ظل هذه الخلفية، نؤيد إبقاء لجنة التحقيق ونرحب به بغية متابعة تحقيقاتها السابقة وضمان التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة، كما تبين في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار.

ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لحظر الأسلحة، يعتقد وفد بلدي أن جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، ينبغي أن تكثف جهودها من أجل منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمعدات العسكرية إلى مجموعات الميليشيا أو القوات الحكومية الرواندية السابقة وإنشاء مثل هذه الآليات الوطنية لهذا الغرض إذا اقتضى الأمر. ويحث وفد بلدي جميع الدول، ولا سيما الدول التي ورط مواطنوها في تقرير اللجنة، على تقديم كل مساعدة ممكنة إلى اللجنة. وفي هذا الصدد، يجب أن تمنح اللجنة، في جملة أمور، حق الوصول إلى جميع الأماكن ذات الصلة وحق الاتصال بالشهود الذين تطلبهم، على نحو سري ودون حضور موظفي أو ممثلي أية حكومة. ومن المهم أيضا أن نسجل أن الدول في منطقة البحيرات الكبرى يجب ألا تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة تشن منها المجموعات المسلحة الهجمات أو الاعتداءات على أية دولة أخرى، انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل طويل الأمد لمحنة ملايين اللاجئين والمشردين في رواندا والدول المجاورة. ومن الضروري أن يعود هؤلاء الناس إلى منازلهم وليس هذا من أجل تطبيع الحالة في رواندا فحسب ولكن أيضا من أجل استقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على جميع الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة الإنسانية وتشجعها على مواصلة عملها الذي نقدره عظيم التقدير. ولهذا الغرض، نولي أهمية خاصة للتنفيذ الفعال لإعلان القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي يؤكد من جديد ضرورة وقف نشاط محطات الإذاعة التي تنشر الكراهية والخوف بين الناس، ولا سيما اللاجئين في المنطقة.

وعلى أساس وجهات نظر حكومتي هذه، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد عواد (مصر): يود وفد مصر أن يستهل كلمته بالثناء على جهود لجنة التحقيق الدولية المعنية ببحث المخالفات المتعلقة بتسرب الأسلحة عبر منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا وأن يرحب بنتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة وسط ظروف صعبة في كثير من الأحيان.

وبالقدر الذي يحيي فيه وفد مصر تلك الحكومات التي تعاونت بشكل بناء مع اللجنة الدولية فإنه يناشد جميع الأطراف الآخرين إبداء استعداد أكبر للتعاون خلال المرحلة المقبلة حتى تتمكن اللجنة من إنهاء مهمتها على الوجه الأكمل قريبا.

كما يناشد وفد مصر جميع الدول الالتزام بتنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى القوات غير الحكومية بغرض استخدامها في رواندا وذلك التزاما بقرار مجلس الأمن ١٠١١ (١٩٩٥). وتأمل حكومتي ألا تسمح أي دولة في منطقة البحيرات العظمى باستخدام أراضيها كقاعدة تشن منها بعض الجماعات المسلحة غارات على أي دولة مجاورة لما يشكله ذلك من انتهاك صريح لمبادئ القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة في الفقرة السابعة من منطوق القرار المطروح أمام المجلس أن يجري مشاورات مع الدول المجاورة لرواندا لبحث اتخاذ التدابير الملائمة بهدف التأكد من تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة إلى قوات الجيش الرواندي السابق. ونحن نؤيد ذلك تماما ونتطلع للتعرف على نتائج هذه المشاورات التي نثق أنه سيتم خلالها وضمن أي اتفاق يتم بحثه بهدف نشر مراقبين من الأمم المتحدة في المطارات ونقاط الحدود، الالتزام بالاحترام التام لمبدأ السيادة الوطنية لكل الدول المعنية على أراضيها، وبالتالي ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة للحكومات المعنية كشرط أساسي قبل بحث المجلس مسألة إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة إلى تلك الدولة.

ويساورنا قلق شديد فيما يتعلق بالأنباء التي تشير إلى استمرار تلقي بعض عناصر الجيش الرواندي السابق تدريبات عسكرية قد يكون الهدف منها شن غارات على رواندا لزعزعة استقرارها. ومن دواعي قلقنا أن يتم استغلال مناطق تواجد اللاجئين الروانديين كغطاء لتلك التدريبات.

ومرة أخرى فإن وفد مصر يؤكد أنه لن يكون هناك استقرار حقيقي للأوضاع دون معالجة شاملة لمسألة اللاجئين بمنطقة البحيرات الكبرى، وتسهيل عودة كل منهم إلى بلده في أقرب فرصة.

وتؤيد حكومتي إعلان تونس، الصادر في ١٨ آذار/مارس الماضي، عن قادة دول منطقة البحيرات الكبرى، والذي يعد استمرارا للجهود التي بذلت في اجتماع هؤلاء القادة في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونأمل أن يتم تنفيذ كافة بنود الإعلان حتى يعود الاستقرار إلى تلك المنطقة الهامة والحيوية في قلب أفريقيا.

وسوف يصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار المعروض أمام المجلس، والذي يمثل، من وجهة نظرنا، رد فعل متوازنا ومناسبا من المجلس لتقرير اللجنة الدولية للتحقيق.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تابعت الحكومة الصينية باهتمام شديد التطورات في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نشعر بإحساس عميق بالارتياح لأن رواندا، بعد الصراع والحرب، بدأت تتجه تدريجيا نحو السلام والاستقرار.

لقد أمكن تحقيق السلام في رواندا بعد جهد جهيد، وكان تتويجا لجهود المجتمع الدولي النشطة بما في ذلك جهود الأمم المتحدة. بل إنه بالأحرى جاء تتويجا لتطلعات وجهود شعب رواندا في سعيه من أجل أن يعيش حياته في سلام. ونأمل مخلصين أن تبدأ رواندا خطواتها في يسر على طريق التعمير والتنمية في مناخ من السلام والاستقرار.

ولاحظنا أيضا أن رواندا ما زالت تواجه بعض الصعوبات في تحقيق الاستقرار للدولة والسلام لشعبها. ونرى أن القضية الأساسية التي تواجه رواندا ما زالت هي التوصل إلى مصالح وطنية حقيقية. وعليه فإننا نعلق أملنا على جهود المجتمع الدولي لمساعدة

شعب وحكومة رواندا على تحقيق هذه الأهداف، وندعم هذه الجهود.

إن حرصنا الشديد على تحقيق السلام والهدوء للشعب الرواندي هو على وجه التحديد الذي يدفعنا إلى الإعراب عن قلقنا العميق إزاء بعض المشاكل الوارد ذكرها في التقرير النهائي للجنة الدولية للتحقيق. ونرى أن تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى منطقة البحيرات الكبرى يشكل تهديدا محتملا للسلام والاستقرار في المنطقة، وأنه سيعرقل قضية التعمير والتنمية في البلدان المعنية ولا سيما رواندا.

لذا، فإننا نحبذ أن يعتمد مجلس الأمن التدابير الملائمة للحد من تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى المنطقة أو حتى وقف هذا التدفق، والعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس، لدى اعتماده إجراءات في هذا المجال، أن يصغى إلى آراء البلد المعني، وكذلك آراء البلدان المعنية الأخرى في المنطقة، وأن يحترم هذه الآراء. ولاحظنا أيضا أن تلك الإجراءات قد حظيت من قبل بتأييد واسع النطاق من البلدان الأفريقية بما فيها رواندا.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/298.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، المانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوت الوفد الفرنسي مؤيدا القرار المتخذ توا. فهذا القرار سيمكن اللجنة الدولية للتحقيق من مواصلة تحقيقاتها وإلقاء الضوء على الشائعات المتعلقة بنقل الأسلحة والتي تسمم المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى.

ويؤكد تقرير اللجنة على وجود عمليات نقل للأسلحة تمت في الآونة الأخيرة انتهاكا لقراري مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ١٠١١ (١٩٩٥) اللذين يفرضان حظرا على توريد الأسلحة للقوات الرواندية السابقة. ويحق لنا أن نشعر بالقلق إزاء ما كشف عنه التقرير من أحداث تجري في منطقة ما زالت التوترات فيها على أشدها. وهذا ما يستوجب تمكين اللجنة من التحقيق في هذه الوقائع. ونحن ندرك أن مجرد وجود تلك الهيئة كان له أثر رادع على عمليات التهريب غير المشروعة في وسط أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يطيل هذا القرار أجل هذا الأثر.

ويود الوفد الفرنسي أن يذكر بأن فرنسا منذ البداية بذلت كل ما في استطاعتها لتقديم المساعدة للجنة التي يرأسها السفير قاسم الذي يستحق منا أن نثني على عمله ومثابرته. لقد وردت فكرة إنشاء لجنة دولية للتحقيق لأول مرة في قرار مجلس الأمن ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، بناء على تعديل قدمته فرنسا. كما أننا أيدنا تأييدا مطلقا القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والذي أنشئت بموجبه اللجنة.

كما أن الحكومة الفرنسية دعت اللجنة إلى زيارة باريس، ونتائج تلك الزيارة مشار إليها باستفاضة في تقرير اللجنة المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، ولن أخوض الآن في هذه التفاصيل. إن التقرير يؤكد على عدم وجود أي أساس للإدعاءات التي قدمها أولئك الذين عجزوا عن تقديم أبسط دليل يدعم صحة مزاعمهم.

ونرى أيضا أن اللجنة، إذا أريد لها أن تنجح، يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من بلدان المنطقة. وبالتالي

فإننا نناشد تلك البلدان أن تتصرف بإحساس بالمسؤولية على نحو ما يطلبه القرار.

كما استمع الوفد الفرنسي إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن توفير الاعتمادات للجنة. وحسب ما نفهم فإن هذه اللجنة لن تتمكن من العمل ما لم تتوفر لها موارد اضافية. ويحدونا الأمل في أن تتخذ القرارات الملائمة بناء على توصية اللجنة الخامسة، إذا ثبت أن التبرعات لا تكفي لتغطية تكاليف عمل اللجنة الدولية للتحقيق حتى تتمكن تلك اللجنة من أن تختتم بنجاح المهمة التي كلفها بها مجلس الأمن اليوم بالإجماع.

إن منطقة وسط أفريقيا لا تزال تواجه العديد من المشاكل الخطيرة التي لم تحسم بعد. أولا وقبل كل شيء هناك مشكلة اللاجئين. وهناك أيضا مشكلة المصالحة الوطنية التي لم تشهد حتى الآن، في عدد من البلدان، التقدم الذي كنا نأمل فيه. وهاتان المسألتان لهما صلة بانعدام الثقة في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار حوادث العنف بصورة تدعو إلى القلق.

ومن المرجح أن يؤدي تجديد ولاية اللجنة إلى الحد من هذه التوترات، وتشجيع العناصر الفاعلة الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى على استئناف حوارها بغية أن تكفل لشعب وسط أفريقيا السلام والأمن والاستقرار، وهي أمور تمس إليها الحاجة في تلك المنطقة.

السيد كاول (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن ممتنون جدا للجنة الدولية للتحقيق على العمل المكثف والشامل الذي أنجزته والتقرير الذي قدمته إلى المجلس.

ونظرا للهدف ذي الأولوية المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، فإن من الأهمية الكبرى أن يقوم المجتمع الدولي كله بوقف تدفق الأسلحة غير المتحكم به إلى المنطقة. ولذا، فإن لنا مصلحة مشتركة في تمكين لجنة التحقيق من الوفاء بالتزاماتها. ولهذا السبب، نؤيد بقوة الرأي في أن البلدان المذكورة أسماؤها في التقرير ينبغي أن تبذل قصاراها للاسهام في التحقيق في مصادر مواطنيها الذين يمكن أن يكونوا قد شاركوا في شراء الأسلحة وتوريدها إلى المنطقة. وإنه لمما يخدم مصلحة بلدان منطقة البحيرات الكبرى ذاتها أن تضمن تمكن اللجنة من إتمام مهمتها وبالتالي ضمان ألا يحدث في المستقبل تدفق جديد للأسلحة.

ولهذا صوتنا مؤيدين مشروع القرار الذي اعتمد اليوم. وترى المانيا أن عمل اللجنة هو جزء من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة ولذا فإنها أيدت عملياتها. وأود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي تعلقها على تكثيف جهود البلدان المجاورة لمنع أية أنشطة عسكرية لأعضاء النظام الرواندي السابق. وإننا نطلب إلى الدول المجاورة لرواندا أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة في جهودها من أجل المساهمة في تنفيذ أفضل لحظر الأسلحة. ويطلب إلى زائير بصورة خاصة الدخول في محادثات مع اللجنة بشأن الوزع المحتمل لمراقبي الأمم المتحدة لرصد التقيد بحظر الأسلحة.

وأشار الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ إلى ضرورة توفير الموارد الضرورية لاستمرار عمل اللجنة. ونحن نتشاطر وجهة نظره. وأنه لمن قصر النظر ألا يتم توفير الوسائل الضرورية لمهمة بهذه الأهمية.

واسمحوا لي أخيرا أن أعرب عن أملنا بأن يتم قريبا تنفيذ إعلان تونس، الصادر عن رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى والمؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تلك المنطقة. ولن يتحقق سلام مستقر إلا إذا تمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم بأمان.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ان آخر تقرير أصدرته اللجنة الدولية للتحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) يسهم في توضيح التقارير التي قدمتها مرارا وتكرارا حكومة رواندا ومختلف منظمات حماية حقوق الانسان حول وجود عمليات تتصل ببيع وتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى قوات حكومة رواندا السابقة، انتهاكا للحظر المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الواضح أن التدفق غير المشروع للأسلحة والتدريب العسكري لتلك العناصر الرواندية لا يمثلان

فقط خطرا على السلام والاستقرار الداخلي في رواندا، بل أيضا على السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. ولهذا السبب، فإن وفد بلدي يرى أن إنشاء اللجنة الدولية للتحقيق قد شكل خطوة بالغة الأهمية صوب احتواء هذه العمليات وتدبيرا لمنع إمكانية وقوع عمليات جديدة من إبادة الأجناس في رواندا بالاضافة إلى الكارثة الانسانية، مثل تلك التي خبرتها في الماضي القريب.

ونرى أيضا أنه في ضوء العمل القيم الذي اضطلعت به اللجنة، ينبغي للمجلس أن يعزز ولايتها وذلك لتتمكن من اجراء تحقيق مستفيض بشأن جميع التقارير، في الماضي وفي الحاضر، المتعلقة ببيع وتوريد الأسلحة إلى عناصر من قوات حكومة رواندا السابقة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن اللجنة ينبغي أن تظل تحظى بالتعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي برمته. وأن تلك الحكومات التي يثبت تورطها في الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة ينبغي أن تقدم تعاونها الكامل مع اللجنة في التحقيقات التي تجريها. ومن الضروري أيضا أن تتقيد حكومات منطقة البحيرات الكبرى بالالتزامات التي قطعت في إعلان تونس المؤرخ ١٨ آذار/مارس من هذا العام. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على التعاون الكامل الذي قدمته إلى اللجنة بلدان مثل سيشيل في مجال التحقيق في مبيعات الأسلحة.

ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الدولية للتحقيق في مجال تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ومراعاة للحاجة الملحة لجميع الدول ولا سيما دول المنطقة للتنفيذ الفعال للحظر على الأسلحة والامدادات العسكرية الذي فرضه هذا المجلس والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتفادي استخدام اراضيها في كل الأوقات من جانب الجماعات المسلحة لشن هجمات على دولة أخرى، فإن وفد بلدي صوت مؤيدا مشروع القرار الذي اعتمده هذا المجلس توا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نؤكد اليوم من جديد على ولاية اللجنة الدولية للتحقيق المنشأة للتحقيق في مبيعات الأسلحة التي تتم انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، و ٩٩٧ (١٩٩٥)، و ١٠١١ (١٩٩٥).

لقد قامت لجنة التحقيق بعمل ممتاز، على الرغم من عدم كفاية التعاون من جانب عدة حكومات رئيسية. فالأدلة على انتهاكات الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة لعناصر من قوات حكومة رواندا السابقة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، عندما كانت تلك القوات ترتكب جرائم ابادة الأجناس، تبعث الذعر في النفوس. وإن الادعاء الوارد في تقرير اللجنة باستمرار انتهاكات الحظر، بما في ذلك شحنات الأسلحة إلى غوما وبوكافو لقوات حكومة رواندا السابقة، يجب التحقيق فيه بصورة شاملة. وهذا هو السبب في أن المجلس يؤكد مجددا ولاية اللجنة.

وإننا ندعو جميع الحكومات لأن تتعاون تعاونا كاملا مع تحقيقات اللجنة، واختصاصات ولاية اللجنة واضحة وقوية. وللجنة سلطة اجراء مقابلة مع الشهود بصورة سرية، دون وجود أي ممثلين لأية حكومة يستمعون للشهادات. واللجنة حرة في اختيار مترجميها الفوريين، دون موافقة أية حكومة. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بمساعدة اللجنة، وبتوفير الأمن لأعضائها حسب طلب اللجنة، وبضمان حرية الوصول إلى الشهود والأماكن التي تطلبها اللجنة.

وإن الحظر على مبيعات الأسلحة ونقلها إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة والميليشيات فرض بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومبيعات الأسلحة هذه تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكما قررت لجنة خبراء الأمم المتحدة ومجلس

الأمن، فإن القوات المسلحة الرواندية السابقة قد استخدمت أسلحتها في ارتكاب جرائم إبادة الأجناس ضد الشعب الرواندي، وهي الآن تستخدم أسلحتها لنشر الذعر وعدم الأمن داخل رواندا. وأن تمردها المسلح يجب أن يوقف. وأن قادة القوات المسلحة الرواندية السابقة الذين ارتكبوا جرائم إبادة الأجناس يجب أن تحاكمهم المحكمة الدولية لرواندا.

ونحن مصممون على تطبيق الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة. ولجنة التحقيق هذه هي جزء من جهود الانفاذ تلك. والأدلة التي كشفت عنها اللجنة ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدمها للتحقيق مع المتاجرين بالأسلحة وإلقاء القبض عليهم ومقاضاتهم الذين انتهكوا القانون المحلي والدولي بانتهاك هذا الحظر على الأسلحة. وإننا نناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة تنفيذ حظر الأسلحة هذا، والتعاون الكامل مع لجنة التحقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠